بحث محكم

هل يمكن إعادة إنتاج التجربة التركية بتونس؟

عبد المجيد الجمل

باحث تونسي

قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

جميع الحقوق محفوظة © 2015

مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث

All rights reserved © 2015

Mominoun Without Borders

الملخّص:

مثلت تجربة حزب العدالة والتنمية بتركيا AKP، بالنسبة إلى الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية مثل ألمانيا وأنجلترا، خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001، نموذجًا يمكن تسويقه للعالم العربي والإسلامي لأنّ هذه الدول أصبحت تعتبر قسمًا من حلفائها من الأنظمة الديكتاتورية العربية لم تعد قابلة للإصلاح. وتمثل خطرًا على مصالحها الإستراتيجية. وهذا ما أعلن عنه **وزير الدفاع الأمريكي سنة 2002 "إنّ التجربة التركية مثال يحتذ به في العالم العربي**.." ولقد وفر الحراك العربي، الذي هز العديد من الدول مثل تونس، مصر، اليمن، ليبيا وسوريا، منذ 2010 إلى اليوم، إطارًا ملائمًا... لتزايد الحديث عن إعادة إنتاج التجربة التركية بهذه الدول.

وفي هذا السياق بالذات روج قادة حركة النهضة بتونس منذ ديسمبر 2010 إلى حدود سبتمبر 2011، أنّ مشروعهم شبيه بالتجربة التركية، مما فاجأ العديد من الملاحظين بتونس العارفين بالدستور التركي العلماني، وكذلك لحزب العدالة والتنمية المتبني للعلمانية وقسم كبير من الإرث الكمالي، في الوقت الذي تتناقض فيه الأسس الفكرية الإخوانية لحركة النهضة مع ذلك. وهذا ما جعل الكثير من العارفين بالحركات الإخوانية يعتبرون ذلك مندرجًا ضمن سياسة **"التمكين"** والخطاب المزدوج للحركات الإخوانية التي تعتبر حركة النهضة بتونس إحدى روافدها.

وفي هذا السياق تعرضت للإشكاليات التالية:

- الخلفية التاريخية للحديث عن إعادة إنتاج التجربة التركية بتونس.

- حركة النهضة وصعوبة إعادة التجربة.

لقد تناولت بالدراسة **ضمن الإشكالية الأولى، المبررات التاريخية** التي انطلق منها بعضهم للحديث عن سهولة إعادة التجربة التركية بتونس، فبعض الدراسات انطلقت من التاريخ العثماني بتونس، بين 1574 و1881. **ومن بينهم الباحث والصحفي** المصري **السيد حسنين هيكل** الذي بيّن أنّ المنطقة العربية تتقاذفها ثلاثة مشاريع الأول أطلسي (الولايات المتحدة وحلفاؤها)، الثاني إيراني والثالث تركي وهو الأقرب إلى النجاح حسب اعتقاده، نظرًا للإرث التاريخي العثماني بتونس ومصر...

أما في القسم الثاني، فتعرضت إلى مظاهر (وخلفيات) إعلان حركة النهضة تبنيها **للنموذج التركي،** ومما توصلت إليه، أنّ هناك اختلافات **عميقة بين حزب العدالة والتنمية وحركة النهضة، وأنّ** تنكر الشيخ راشد الغنوشي لوعوده، التي أكد فيها أنّ برنامج حركته شبيه ببرنامج حزب العدالة والتنمية، تؤكد أنّ **ترويج حركة النهضة للتجربة التركية كان جزءًا من ازدواجية خطابها**. وبينت أيضًا أنّ من بين أسباب عدم إمكانية إعادة التجربة بتونس، الاختلافات الكبيرة على مستوى المسارات الانتقالية. والاختلافات الجوهرية على المستوى الفكري بين قادة حركة النهضة وقادة حزب العدالة والتنمية واختلاف أيضًا الظروف، كما أكدت ذلك انتخابات 2014.

إجمالاً، ما يمكن تأكيده هو أنّ للتحولات السياسية التي عرفتها تونس ولا تزال بيّنت أنّه من الصعوبة بمكان إعادة التجربة التركية، نظرًا للاختلافات الجوهرية بين الواقع بتركيا وتونس سواء على المستوى الداخلي أو بالنسبة إلى العلاقات الدولية. وفي ارتباط أيضًا بالاختلافات الجوهرية بين حزب العدالة والتنمية وحركة النهضة. فالأول حزب مدني أعلن أنّه حزب **"علماني"** ويعتبر هذه الأخيرة أداة لإرساء الديمقراطية، بينما قسم من حركة النهضة مازال محافظًا على جذوره الإخوانية. وبرز ذلك من خلال تشبثهم **بحاكمية الله.** والتباس موقفهم من **المسألة الوطنية** والعلمانية، التي دعا السيد الطيب أردوغان الإخوان بمصر وتونس، أثناء زيارته للدولتين سنة 2011 إلى تطبيقها بالدولتين، ممّا مثل صدمة لقادة النهضة والإخوان بمصر، وجعلهم يغيرون موقفهم من التجربة التركية، لأنّ قسمًا مهمًّا من النهضة وأغلب قواعدهم لا يخلف كثيرًا عن السلفيين.

بالرغم من صعوبة إعادة التجربة التركية بتونس، فإنّ التحولات الدولية وقوة المعارضة المدنية الديمقراطية، جعل حركة النهضة تشهد بعض التحولات، من خلال الموافقة على عدة فصول بالدستور ذات بعد علماني وديمقراطي، مثل حرية الضمير. وبرز هذا التحول من خلال ترحم راشد الغنوشي في أفريل 2015، على السيد الحبيب بورقيبة أحد قادة التحرير الوطني بتونس ومن أبرز مؤسسي الجمهورية الأولى، بعدما كفره سابقًا، فهل يصلي مستقبلاً على قبره مثلما فعل أربكان مع مصطفى كمال؟

******

تميزت الفترة الممتدة بين نهاية القرن العشرين و'2014'، **بكثرة الجدل بتونس وبدوائر القرار العالمية، وخصوصًا الأمريكية منها**، حول إمكانية التخلص من الديكتاتورية وإقامة نظام سياسي ديمقراطي ليبرالي، يعتمد التعددية والتداول على السلطة. وكان قسم من أصحاب القرار في واشنطن، خاصة بعد أحداث سبتمبر 2011، يعتقد أنّ التجربة التركية تمثل مثالاً يحتذى به في العالم العربي الإسلامي، **فمن جهة حزب علماني ديمقراطي ذو مرجعية إسلامية، ومن جهة ثانية غير معادٍ للغرب وقيمه ومشاريعه، وكذلك مساند لقيام دولتين بفلسطين**، فكل هذه المواصفات جعلت منه نموذجًا. وهذا **ما أعلن عنه وزير الدفاع الأمريكي بول ولفوفو فيتر**، في محاضرة له في مارس 2002 في ذكرى وفاة الرئيسي التركي تورغوت أوزال[1] **"إنّ التجربة التركية مثال يحتذي به في العالم العربي لأنّه يمثل قوة فاعلة في محاصرة قوى التطرف وجماعات العنف"**[2] ولقد أعلنت أيضًا مستشارة الأمن القومي في عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش على ذلك بكل وضوح بقولها **"إنّ تركيا زودت المسلمين في أنحاء العالم بنموذج واعد في ديمقراطية علمانية حديثة"**[3]. ولقد تزامن ذلك بازدياد طموحات تركيا في منافسة بعض القوى الأخرى بالشرق الأوسط، مثل إيران وبعض الدول من الاتحاد الأوروبي وخصوصًا فرنسا، التي تعتبرها من أبرز الدول المعرقلة لانضمامها للاتحاد الأوروبي.

وفي هذا السياق الدولي الجديد وبالرغم من الاختلافات الجوهرية، بين الأوضاع في تركيا مقارنة بالعديد من الدول العربية مثل تونس ومصر، فإنّ الولايات المتحدة دعمت هذه التجربة واعتبرتها مثالاً يمكن تصديره لبقية المنطقة العربية. **وهذا ما جعل علاقتها بجزء من أحزاب الإسلام السياسي بالعالم العربي تشهد تطورات مهمة**. ومن **بينها قادة حركة النهضة بتونس**[4]، خاصة بعدما روجوا من لندن وتونس في جانفي 2011 أنّ برنامجهم هو شبيه بالتجربة التركية، لكنّ الممارسة سواء أثناء حملتهم الانتخابية سنة 2011 أو أثناء فترة حكمهم القصيرة بيّنت أنّ **الترويج للنموذج التركي** هو جزء من ازدواجية خطاب حركة النهضة وقسم كبير منه موجّه **للتسويق الخارجي** وخصوصًا للدول الغربية مثل الولايات المتحدة وأنجلترا التي تعتبر تاريخيًّا

[1] تورغوتأوزال، ثامن رئيس بتركيا، وهو أول رئيس من مواليد الجمهورية، تخرج من كلية الهندسة بجامعة اسطنبول سنة 1951. ومن أهم المناصب التي تقلدها رئاسة هيئة التخطيط بتركيا. وعمل أيضًا بالبنك الدولي ومستشارًا لدميريل. أسس حزب الوطن الأم في 20ماي 1983. وفي نوفمبر 1989 أصبح ثامن رئيس لتركيا.تميز عهده، باتباع سياسة ليبرالية برزت من خلال خوصصة أغلب مؤسسات القطاع العام، مما أثار العديد من الاحتجاجات الاجتماعية، مع العلم أنّ أوزال كان في بداية التسعينات ينتمي لحزب الرفاه الذي عوّض حزب الوطن.

[2] Omar Tasp: An Uneven fit? The «Turkish Model» And the Arab World, Analysis Paper, N005, August 2003, p.4

[3] المرجع السابق نفسه.

[4] قام سفير الولايات المتحدة بتونس قبل ديسمبر 2011 بزيارة حمادي الجبالي بسوسة أحد القيادات البارزة في حركة النهضة، كما أكد ذلك السيد رضوان المصمودي في تصريحه لجريدة الشروق بتاريخ يوم 22 جانفي 2012

من أبرز الدول التي لها علاقات تاريخية متميزة مع قيادات أحزاب الإسلام السياسي[5]. والشيء نفسه بالنسبة إلى ألمانيا التي تحالفت أثناء الحرب العالمية الأولى مع الجامعة الإسلامية. وساندت أيضًا أثناء الحرب العالمية الثانية بعضُ الزعامات الدينية التقليدية هتلرَ ضد أنجلترا وحلفائها، مثل مفتي القدس الأمين الحسيني.[6] وهكذا فإنّ الانتقال الديمقراطي بتونس تزامن مع سياسات دولية، كان من أبرز خصائصها الدعم السخي خاصة من قبل تركيا، قطر، الولايات المتحدة وألمانيا لحركة النهضة، لأنّها كانت تعتبرها الضمانة الأولى للاستقرار بتونس والمحافظة على مصالحها، متوقعة أنّها ستبقى أكبر قوة فاعلة في الحياة السياسية لفترة طويلة، غير أنّ انتخابات 2014 التشريعية والرئاسية بتونس، التي أسفرت عن هزيمة حركة النهضة وحلفائها، قد فاجأت الجميع بالخارج والداخل. وبيّنت أنّ تونس بصدد التأسيس لنموذج جديد بالعالم العربي والإسلامي، حيث صوّت قسم مهم من التونسيين لحزب نداء تونس الذي تقوده نخب أغلبها علمانية وكذلك للجبهة الشعبية ذات التوجهات اليسارية. وفي هذا السياق سنتناول بالبحث الإشكاليات التالية:

- المبررات التاريخية للحديث عن إعادة التجربة التركية بتونس
- حركة النهضة واستعصاء الواقع التونسي

[5] الجمل عبد المجيد، **بريطانيا والمغرب العربي، التنافس الفرنسي الأنجليزي بتونس والمغرب الأقصى: 1881- 1939**، رسالة دكتورا في التاريخ المعاصر، الجمهورية التونسية، جامعة تونس الأولى للآداب والفنون والعلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية تونس، 2006- 2007 (لم تنشر).

[6] المرجع السابق نفسه

I) المبررات التاريخية للحديث عن التأثر بتركيا

1) التناقضات والتقاطعات التركية التونسية قبل 1881

انطلق بعض المحللين السياسيين من التاريخ للبرهنة على إمكانية إعادة التجربة التركية بتونس، منطلقين من تاريخ الهيمنة العثمانية إلى مرحلة التحرر الوطني، حيث كان للتجربة الكمالية تأثيرات جد إيجابية في النضال بتونس ومصر. وفي هذا السياق يمكن أن نذكر ما قاله الخبير السياسي، **حسنين هيكل "المشروع التركي له حظ أكبر لأنّ أساسه التاريخي لا يزال في الذاكرة وفي المواريث، مذكرًا بأنّ تركيا العثمانية كانت هي الضحية التي توزع إرثها على الآخرين في سايكس بيكو، وهي الآن أمام إغراء أن تكون شريكًا في الإرث الجديد بعد أن كانت ضحيته سابقًا"**[7]

إنّ ما ذكره الأستاذ حسنين هيكل جدير بالاهتمام والنقد لأنّه بقدر ما فيه من معقولية فإنّ الماضي العثماني فيه الكثير من السلبيات التي مازالت تحفظها ذاكرة التونسيين ولا ننسى أيضًا أنّ تشكل الهويات الحديثة مثل الهوية التونسية كانت في تناقض مع الهوية التركية، وفي هذا السياق سنحاول التعرض بسرعة إلى هذا الماضي **لنتبين مدى** مشروعية الحديث عن كون التاريخ يوفر أرضيةً ملائمةً مساعدةً على إعادة التجربة التركية انطلاقًا من تاريخ تونس.

- في البداية، من نافلة القول التذكير، بأنّ تاريخ البلاد التونسية الحديث وجزءًا من تاريخها المعاصر ارتبط في جانب مهم منه بالدولة العثمانية منذ 1574، تاريخ هيمنتها المباشرة على البلاد التونسية إلى 25 جويلية تاريخ **إعلان الجمهورية الأولى** بعد خلع **الأمين باي**[8] الأول وبالتالي النظام الملكي الحسيني (1705-1957) الذي يعتبر امتدادًا للنظام الذي أرساه الأتراك سنة 1574[9]. **ولقد مثل هذا الحدث** إعلانًا **عن نهاية هيمنة الأتراك السياسية بتونس بصفة نهائية**.

[7] جريدة الأنوار 30 ماي 2015 (مقالة بعنوان ثورات تسليم المفاتيح).

[8] الأمين باي الأول، وهو الباي التاسع عشر منذ تأسيس العائلة الحسينية سنة 1705. وأعلن قيام الجمهورية وكلف الحبيب بورقيبة برئاسة الدولة ريثما يدخل الدستور حيز التنفيذ.

[9] **الحسينيون** (1705- 1957) إنّ النظام الحسيني الذي أسسه حسين بن علي سنة 1705، كان امتدادًا للحكم التركي بتونس بالرغم من بعض التحولات ومن بينها أنّ حسين بن على كان كوارغليا (الأب تركي والأم تونسية). وبعد 1881 تاريخ هيمنة الإمبريالية الفرنسية على تونس تواصل وجودهم الشكلي إلى أن تم إلغاء النظام الجمهوري.

إنّ الارتباط بالدولة العثمانية، وبالتالي بالأتراك، يختلف حسب الفترات، فبين 1574 و1705 كانت تونس في البداية ولاية عثمانية، يحكمها والٍ عيّن من قبل الخليفة العثماني بإسطنبول[10]، ثم أصبح وخاصة مع المراديين والحسينيين نظامًا وراثيًّا في إطار عائلات تركية أو أوكورغلية[11]، بموافقة الخليفة العثماني.

أمّا أعلى سلطة أي الوالي فقد اختلفت تسميته حسب الفترات، ففي الأولى كان يسمى **الباشا** ثم **الداي** وبعد ذلك الباي[12]. وفيما يخص علاقة التونسيين بالأتراك فقد تعاملوا معهم، باعتبارهم سلطة أجنبية مهيمنة والدليل على ذلك، أنّ السلطة ومكاسبها المتنوعة كانت كلها تحت نفوذهم، فلا غرابة أن نجد اليوم كلمة **"باشا" أو "باي"** ترمز بالبلاد التونسية، إلى صاحب الجاه والثروة والتسلط. **ولا ننسى أيضًا أنّ ثورة سنة 1864 بالبلاد التونسية** من بين الشعارات التي رفعتها عزل المماليك الأتراك وإبعادهم عن السلطة بتونس، كما أكد ذلك ابن أبي الضياف **"ويقال إنّهم طلبوا أن لا تتولى عليهم الملوك من الموالي"**[13]. وتمت تسمية قائدها **"باي العرب"**، نقيضًا لباي الأتراك.[14]

إنّ تعسف ممثّلي الأتراك بتونس تعدّدت مظاهره، ومن بين الأمثال الشعبية التي تحفظها الذاكرة بالبلاد التونسية **"تَركو وبِيلكو"**، وهي تذكّر بما فعله الأتراك في تونس في عدة فترات، ومن بينها **المرحلة المرادية** (1631-1705) حيث قاموا بإبادة جماعية للعديد من القبائل ومصادرة أملاكهم [15]، لا ننسى القمع التركي الذي وصل إلى أقصاه أثناء ثورة 1864، حيث تزامنت سيطرتهم على ثورة البوادي والأرياف بتسليط شتى أنواع العذاب على الثائرين وأعيان العديد من المناطق وخاصة الساحل[16]. ولقد أشرف على ذلك المملوك التركي "العربي زرّوق"[17]، ممّا جعل الكثير من المناطق بعد ذلك تستسلم بدون مقاومة للاستعمار الفرنسي سنة 1881، فهذا **الجانب "المظلم" من تاريخ الأتراك بتونس**، يتغاضى عنه بعض المؤرخين غير الموضوعيين، الذين اعتبروا سيطرتهم على تونس سنة 1574 "فتحًا **إسلاميًّا مبينًا**".

---

[10] Taoufik Bachrouch, **Formation Sociale Barbaresque et Pouvoir à Tunis au XVI Siècle**, Publication de L'Université de Tunis, 1977, p.164

[11] كورغلي، هو التركي المتزوج من تونسية. وحسين بن علي مؤسس العائلة الحسينية، يعتبر من أبرز العناصر الكورغلية

[12] Mohamed-Hédi Chérif, **Pouvoir et Société dans la Tunisie de H'usayn bin Ali**, Publicité de l'Université de Tunis,1984, Tome1; p.36

[13] أحمد ابن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، نشر كتابة الدولة للشؤون** والإرشاد، تونس 1963، ص 126

[14] Jean, Ganiage, **Les Origines du Protectorat français en Tunisie**, Maison Tunisienne de l'Edition Tunisie, 1968, p.194

[15] الهادي التيمومي، **كيف صار التونسيون تونسيين، دار** محمد علي للنشر تونس 2015، ص 119

[16] ابن أبي الضياف أحمد، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، دولة أحمد باي، المصدر السابق نفسه،

[17] أحمد زروق، مملوك تونسي، كان عبدًا قبل أن يشتريه العربي زروق. ولقد تقلد العديد من المناصب. وكلفه محمد الصادق في 1864 بقيادة حملة لقمع الانتفاضة بالأعراض والساحل، الذي تعرض أعيانه لشر انتقام من قبل أحمد زروق.

إنّ هذا الجزء "المظلم"، من التاريخ التركي بتونس، لا ينفي وجود بعض الحكام الذين مثلت فترة حكمهم جزءًا فيه الكثير من الإيجابيات مثل أحمد باي (1837-1855) والمصلح خيرالدين باشا[18]. وقبل ذلك فترة حمودة باشا الحسيني (1782-1814).

إنّ هذه الفترة، عرفت أيضًا بعض التحولات المهمة. ومن بينها، تزايد مسار التونسة وبداية تبلور الهوية القطرية التونسية على حساب الخلافة العثمانية، لكن هذا المسار اختلفت حدته، حسب الفترات وخصوصًا حسب طبيعة العلاقات الدولية وتطوراتها تجاه المسألة الشرقية.[19] ومن أبرز الفترات التي تطور فيها هذا المسار حكم حمودة باشا الحسيني (1782-1814) وكذلك أحمد باي (1837-1855)، حيث عرفت التونسة في عهدهما تطورًا **مهمًا**، من خلال رفض الأوامر التركية والتشبث بالاستقلالية وكذلك ظهور علم تونسي، وحسب ما يبدو، فإنّ هذه النزعة الاستقلالية تعتبر من الأسباب المفسرة لرفض أحمد باي للتنظيمات[20] التي أعلنتها الدولة العثمانية سنة 1839. وطالبت تونس بتطبيقها. ولقد تأكدت أيضًا نزعة أحمد باي الاستقلالية على المستوى الدولي من خلال رفضه زيارة بريطانيا العظمى في إطار السيادة العثمانية، بل بصفة مستقلة وكدولة ذات سيادة. وأمام إصرار الأنجليز على طلبهم، ألغى الزيارة في تحد صارخ لأكبر دولة في العالم ولكن باستماتة **منقطعة النظير في الدفاع عن الهوية التونسية**.[21]

أما بالنسبة إلى دستور 1864 فقد كانت تونس سبّاقة في هذا المجال على الإمبراطورية العثمانية التي ظهر بها أول دستور سنة 1875.

وبالرغم من معاناة التونسيين من الحكم التركي فإنّ بعض الحكام الأتراك وخاصة منذ 1705، ساهموا في التشكل المبكر للهوية التونسية مع تواصل الارتباط الشكلي بالسلطان العثماني من خلال إقامة الصلاة باسمه والاستنجاد به أثناء الأزمات الكبرى لكن بدون جدوى كما حصل سنة 1881. وهذا الارتباط ولئن أصبح شكليًّا فإنّه لا ينفي أنّ الهيمنة التركية بتونس، مازالت لها العديد من الشواهد مثل أسماء المساجد[22]. إنّ التاريخ التركي بتونس، حسب تقديري يبين أنّ تشكل **الهوية التونسية، كان في تناقض مع السيطرة العثمانية** والأوروبية،

---

[18] مملوك من أصل شركسي عاش بين 1825و1890، تم شراؤه كعبد من فيل أحمد باي سنة1840. وأصبح شيئًا فشيئًا من أبرز الشخصيات، حيث أصبح سنة 1857وزيرًا للبحرية ورئيس المجلس الكبير سنة 1861 ووزيرًا أول بين 1873 و1877

[19] الجمل عبد المجيد، **تناقض السياسة الأنجليزية والفرنسية تجاه البلاد التونسية بين 1830 و1878 وتأثيره على ظهور الشعور الوطني**، المجلة - التاريخية المغربية، عدد 54-46، منشورات مؤسسة التميمي للبحث والمعلومات، تونس ديسمبر 2012

[20] **التنظيمات**: أطلقت هذه التسمية على المرسومين خط شريف كلخانة الصادر بالإمبراطورية العثمانية سنة 1839 وخط همايون الصادر سنة 1856 والمعروفيْن ب"التنظيمات" واللذيْن أصدرهما السلطان عبد المجيد الذي حكم بين 1839 و1861. ومن أهم الإصلاحات التي نصت عليها التنظيمات المساواة بين جميع الرعايا أمام القانون والحريات الدينية لغير المسلمين.

[21] أحمد ابن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، المصدر المذكور سابقًا، الجزء الثالث، ص 126

[22] من بين المساجد التركية المعروفة حاليًا بالعاصمة التونسية جامع حمودة باشا المرادي الذي يتميز بعدة خصائص تركية على المستوى المعماري

وبالتالي فمن الصعوبة بمكان انطلاقًا من هذا التاريخ أن نبرر إعادة التجربة التركية بتونس، لكن ذلك لا ينفي تأثر النخب بتونس بالعديد من التحولات الإيجابية بالبلاد التونسية.

2) الحركة الوطنية التونسية وتركيا

تميزت هذه الفترة بتحولات سريعة ومن أبرزها سقوط تونس تحت الهيمنة الإمبريالية الفرنسية، بدون أن يحرك الأتراك والسلطان العثماني ساكنًا، مما أثار استياء التونسيين. ودعم قناعات الكثير منهم بأنّ مصيرهم أصبح مرتبطًا بأيديهم. وفي هذا السياق سيدعم مسار التونسة من خلال **دفاع الأهالي عن وطن تونسي ورايـة تونسية**.

إنّ هذا التحول لا ينفي غياب تأثر بما كان يجري بتركيا وبقية حركات التحرر الوطني مثل الحركة الوطنية المصرية.

إنّ البوادر الأولى للتأثر بما كان يجري بتركيا برزت كذلك **مع تأسيس حركة الشباب التونسي سنة 1907**[23]، التي كان العديد من مؤسسيها ذوي أصول تركية مثل علي باش حانبة[24] ورفاقه. ولقد أطلقت هذه التسمية **"الشباب التونسي"** من قبل غلاة الاستعمار الفرنسي على قادة النضال السياسي والثقافي بتونس منذ، 1907 معتبرين إياهم نسخة من **"الشباب التركي"**.." على العديد من المستويات من بينها تعصّبهم القومي.

ولقد قبل قادة حركة الشباب التونسي بهذه التسمية. ومما ذكره أحدهم **"إنّنا من المعجبين بالشباب التركي، الذين تبين أنّهم رجال مبادرة وقاموا بثورة حقيقية بدون إراقة قطرة واحدة من الدماء.."**[25]. وكان رواد هذه الحركة من الذين **وضعوا الأسس الجديدة للهوية** التونسية حيث ظهرت في كتابتهم فكرة **"الأمة التونسية والوطنية. ومما ذكره أحد الناشطين بحركة الشباب التونسي بجريدة التونسي سنة 1910 "هذه المسألة (المقصود بذلك التجنيس) قد أشغلت زمنًا طويلاً أفكار فريق مهم من الأمة التونسية"**[26]. **متأثرين في ذلك بالحركات القومية بأوروبا والشباب التركي.**

---

[23]- حركة الشباب التونسي: تعتبر أول مجموعة مدنية سياسية بتونس.

[24] علي با ش حانبة، (1876-1918)، من مؤسسي حركة الشباب التونسي ينحدر من عائلة تركية درس في الصادقية ثم بجامعة إكس الفرنسية حيث تحصل على شهادة المحاماة وأسس جريدة التونسي سنة 1907. وهو من الذين أدخلوا فكرة الوطنية والأمة التونسية بالرغم من مساندته للجامعة الإسلامية بين 1915 و1918

[25] نورالدين الدقي، **حركة الشباب التونسي، جامعة تونس الأولى**، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، سلسلة وثائق ونصوص من تاريخ تونس المعاصر، تونس 1999

[26] **جريدة التونسي**، عدد 34، 24 أكتوبر 1910

أما بالنسبة إلى الحزب الدستوري التونسي بقيادة عبد العزيز الثعالبي، فبالرغم من دفاعه عن الخلافة، فإنّه دافع عن الهوية التونسية. وبرزت في كتابه "تونس الشهيدة" فكرة "الأمة التونسية" والوطن. ومما ذكره حول هذه المسألة "واليوم عندما يطالب الشعب التونسي **بحقوقه كأمّة**، يعيبون عليه تعصبه وترتفع الصيحات الحاقدة للسياسيين، الاستعماريين"[27].

إنّ هذا الموقف، يبرز أيضًا تأثر الشيخ الثعالبي بما يجري في تركيا. ودفاعه عن الخصوصية التونسية وفكرة الأمة تبين أنّ هذه المسألة، تبناها أغلب قادة الفكر الإصلاحي بتونس. والشيخ عبد العزيز الثعالبي متقدم من هذه الزاوية كثيرًا على السيد راشد الغنوشي، المعادي لفكرة الأمة والخصوصية التونسية، على غرار منظّري الإخوان مثل السيد حسن البنا.

إنّ التأثر بتركيا، برز أيضًا ما بين فترة العشرينات والستينات من القرن العشرين، كما عبّر على ذلك العديد من الوطنيين من الاشتراكيين التونسيين أو من قادة الحزب الدستوري الجديد، مثل الحبيب بورقيبة وعلي البلهوان. وفي هذا السياق ظهرت العديد من الكتابات والمقالات الصحفية الجريئة والتي من بينها افتتاحية **تونس الاشتراكية**، التي كتب فيها أحد التونسيين مقالة منها نذكر "**إنّ التونسيين في حاجة إلى قوانين شبيهة بالتي حصلت بتركيا والدول المتقدمة، إنّ مستقبل الإسلام مرتبط بالعلمانية..**"[28].

أما بداية من فترة الثلاثينات من القرن العشرين، فإنّ العديد من قادة الحزب الدستوري الجديد، تأثروا بالتجربة التركية مثل الحبيب بورقيبة والكثير من القيادات الأخرى بالحزب مثل أحمد بن صالح، أحمد المستيري... وأيضًا الأستاذ صالح بن يوسف، الذي كان في خطاباته من أكثر المدافعين عن مشروع "**الأمة التونسية**"، حيث وردت في أغلب مقالاته الصحفية بين 1934 و1952.

ومما يؤكد تأثر قسم كبير من النخبة الدستورية بالتجربة الكمالية الإصلاحات التي تم إعلانها بعد 20 مارس 1956 كانت مشابهة لما حدث في تركيا، مثل **إصدار مجلة الأحوال الشخصية**[29]، حيث كانت تونس أول دولة عربية يلغى فيها تعدد الزوجات وثاني دولة مسلمة بعد تركيا. وتم أيضًا توحيد التعليم وعلمنته إلى حد كبير. وتم أيضًا توحيد القضاء وإلغاء المحاكم الشرعية. وهي القرارات نفسها التي أعلنها مصطفى كمال بعد إعلان الجمهورية.

[27] عبد العزيز الثعالبي، **تونس الشهيدة**، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1948، ص 27

[28] Tunis Socialiste, 20 Octobre 1923 «**l'Avenir de l'Islam dans la laïcité**»

[29] تم إعلانها يوم 13 أوت 1956. ومن أكثر إجراءاتها ثورية منع تعدد الزوجات والطلاق العدلي لأنّه قبل هذه الفترة كان الرجل إذا تخاصم مع زوجته، يكتفي بالقول لها "بالحرام أنت طالق "، حتى ينتهي زواجهما

وبالإضافة إلى ذلك، كان طموح قسم من قادة الحزب الدستوري الجديد، **تكوين دولة لائكية.** ومن بينهم الحبيب بورقيبة والمنجي سليم. وما صرح به الأول لجريدة العالم Le Monde الفرنسية في جويلية 1955 "....**أتمنى أن يقع انتخاب مجلس تأسيسي جديد لصياغة دستور جديد يؤسس لدولة لائكية لا لدولة دينية...**"[30].

لقد كان مشروع الدولة اللائكية يراود قسمًا مهمًّا من الدستوريين الجدد. وهذا ما أعلنته الجامعة الدستورية بفرنسا، في اجتماع لها بباريس يومي 23 و24 جويلية 1955، حيث ورد في المشروع السياسي الذي تمت المصادقة عليه بالإجماع "من بين أهدافنا تكوين مجلس تأسيسي لإرساء دولة لائكية حديثة.."[31] وحسب ما يبدو فإنّ قسمًا من القادة الدستوريين الجدد، كانوا متأثرين بالفكر التنويري الأوروبي. وخصوصًا روّاد الثورة الفرنسية، وكان أيضًا المثال التركي حاضرًا في أذهانهم. وهذا ما جعلهم يطرحون مشروع "لائكية الدولة" في هذه الفترة بكل جرأة.

إنّ تأثر الدستوريين الجدد بالتجربة اللائكية التركية، برز أيضًا من خلال الاعتماد على الحساب وعدم الاعتماد على الرؤية، في تحديد المناسبات الدينية، لأنّ ذلك يعطل عمل الدولة الحديثة ونشاطها، فالذي يعمل مثلاً في تونس العاصمة ويقيم بتطاوين، يبقى إلى آخر لحظة تحت رحمة "مفتي الجمهورية".

لقد استمات السيد الحبيب بورقيبة إلى آخر أيام حكمه في الدفاع عن الحساب عوضًا عن الرؤية، مما جعله يدخل في صراع مع الإسلاميين، الذين كانوا يطبقون الرؤية حسب ما تعلنه المملكة العربية السعودية. وهذا ما ساهم في انقسام التونسيين فبعضهم يصلون صلاة العيد اعتمادًا على ما تعلنه السعودية لا تونس، مما جعلهم يدخلون في مواجهات مع قوات الأمن.

إنّ هذا البعد اللائكي ألغاه زين العابدين بن علي إثر انقلاب 7 نوفمبر 1987، حيث أعلن الاعتماد على الرؤية على أن يستأنس التونسيون بالحساب[32]، لكن نظامه سقط بعد 23 سنة ولم يستأنس التونسيون بعدُ.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ السيد الحبيب بورقيبة، كان على وشك الإعلان عن إصلاحات لائكية جريئة، ومن بينها المساواة التامة بين الرجل والمرأة على غرار ما قام به مصطفى كمال، لكن المعارضة القوية من قبل اليوسفيين والزيتونيين هي التي ساهمت في إلغاء هذا التوجه، خاصة وأنّها تزامنت مع حملة تكفيرية ضده

[30] **Le Monde**, 6 Juillet 1956.

[31] حامد الزغل، **جيل الثورة**، دار سيراس للنشر، تونس، ص 551

[32] بيان 7 نوفمبر 1987

من قِبَل رجال الدين بالسعودية[33] ومصر، وكان الوهابي السلفي بالمملكة العربية السعودية **ابن باز**، من أبرز رجال الوهابيين المتشددين الذين كفّروا الحبيب بورقيبة على إثر دعوته العمال إلى الإفطار سنة 1961، لأنّ العمل يعتبر شكلاً من أشكال الجهاد، وهو أكثر صعوبة من السفر.[34]

وهكذا فإنّ ما يمكن تأكيده، هو أنّ قسمًا من النخبة الإصلاحية الليبرالية، كان شديد التأثر بما كان يجري بتركيا. وكان يمكن لإصلاحاتها أن تكون أكثر جرأةً، لكن الصراع اليوسفي البورقيبي، والتكفيريين الوهابيين بالسعودية وكذلك بمصر، جعل الحبيب بورقيبة يتراجع عن بعض الإصلاحات مثل المساواة في الإرث. وبالرغم من هذا التأثر، فإنّ الحبيب بورقيبة انتقد السياسة الكمالية أثناء زياراته لتركيا في فترة الستينات، مما ساهم في توتر علاقات تونس الدبلوماسية معها[35].

[33] **الجريدة الالكترونية السعودية** 14 نوفمبر 2011

[34] مما ذكره السيد الحبيب بورقيبة حول هذه المسألة "الله سبحانه وتعالى أعفى المسافر من الصوم نظرًا لما كان يلاقيه من أتعاب، فكيف لا يعفيه عندما يتعلق الأمر بشغله الذي لا عيش له بدونه، زد على ذلك أنّ الشغل ضرورة يفرضها السعي لخروج الأمة الإسلامية من التخلف. (ورد ذلك بخطاب للسيد الحبيب بورقيبة يوم 5 فيفري 1965).

[35] لطفي حجي، **بورقيبة والإسلام**، دار الجنوب للنشر

II) الثورة بتونس وعودة الحديث عن النموذج التركي

1) ازدواجية خطاب حركة النهضة تجاه تجربة حزب العدالة والتنمية بتركيا

أ) انتخابات 2011 بتونس ودعاية انتخابية لمشروع حزب العدالة والتنمية

انطلاقًا مما درسنا سابقًا، فإنّ مسألة تأثر النخبة بتونس بتركيا، لم يكن وليد اللحظة، بل كان قديمًا. ويعود إلى القرن التاسع عشر. وتواصل بين 1881 و1987، وبالتالي فإنّ ما أعلنته بعض الأحزاب السياسية بتونس إثر ثورة 14 جانفي 2011، ليس جديدًا، بل هو امتداد لما قام به المصلحون السابقون بكل جرأة:

- بعد 14 جانفي 2011، برز الحديث عن القيام بإصلاحات على الطريقة التركية **بالخصوص من قبل الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية**. وعلى رأسها حركة النهضة. وبرزت من خلال ما يلي:

- إعلان السيد راشد الغنوشي من لندن قبل عودته إلى تونس في النصف الثاني من شهر جانفي2011 إلى إذاعة فرانس 24 "بأنّ **حركة النهضة ستتبع النموذج التركي**..."[36].

إنّ هذا الموقف، تكرر العديد من المرات أثناء العديد من المناسبات، على لسان العديد من قادة حركة النهضة، أثناء الفترة الممتدة بين جانفي وسبتمبر 2011. ومما صرح به السيد راشد الغنوشي لصوت أمريكا في أكتوبر 2011" إنّ النموذج المناسب لتطوير الديمقراطية بالعالم الإسلامي هو النموذج التركي"[37].

فكيف نفسر دعاية حركة النهضة للتجربة التركية؟

- حسب اعتقادي فإنّ الدعاية للنموذج التركي ارتبطت بالعوامل التالية:

- **غياب البديل والنموذج الاقتصادي والمجتمعي لحركة النهضة**، في ظل أزمة النموذج الإيراني، الذي سوّق له قادة النهضة، في فترة الثمانينات، كما أكد ذلك السيد عبد الفتاح مورو في أفريل 2015، حيث ساند الاتجاه الإسلامي بتونس أثناء تلك الفترة إيران في حربها ضد العراق. وكان الإمام الخميني يمثل بالنسبة إليهم "رمز الثورة الإسلامية". وعلى هذا الأساس كانت الحكومة التونسية تصفهم بالخمينيين ومما ذكره السيد راشد

[36] تصريحات السيد راشد الغنوشي، لفرانس 24 في أواخر شهر جانفي 2014

[37] Elsharq.tv /node /122/122044

الغنوشي في تلك الفترة "**إنّ النموذج الديمقراطي الإيراني، مثال يحتذى به**"[38]، لكن المشروع الإيراني خفت ولم يعد يجد رواجًا يذكر في بداية القرن العشرين بتونس.

ومن العوامل الأخرى التي جعلت حركة النهضة تروج للتجربة التركية الأزمة الخانقة للنموذج الوهابي السعودي، الذي أصبح لا يجد رواجًا لدى النخب المثقفة. ولدى أغلب فئات الشعب التونسي.

- **ارتبط أيضًا التسويق للنموذج التركي**، بالشعبية التي كان يحظى بها حزب العدالة والتنمية بالبلدان العربية، بالخصوص من خلال مواقفه من الصراع الفلسطيني الصهيوني.

- لقد **راهنت حركة النهضة** أيضًا، على عدم معرفة جزء كبير من قواعدها للدستور العلماني اللائكي، المعمول به حاليًّا بتركيا وكذلك عدم معرفتهم أيضًا بمواقف قادة حزب العدالة والتنمية من الإصلاحات الكمالية والعلمانية. وهذا ما جعل قسمًا من قواعد حركة النهضة، وخصوصًا السلفيين، يصدمون من تصريحات أردوغان حول العلمانية بمصر وتونس في سبتمبر 2015.

لقد كان زعماء حركة النهضة من خلال ترويجهم للنموذج التركي، يهدفون أيضًا إلى إرضاء الرأي العام الخارجي، حيث كان السيد راشد الغنوشي وبعض القيادات الأخرى، مثل السيد نورالدين البحيري، وسمير ديلو، حريصين على تقديم مشروع يرضي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، لأنّهم مقتنعون أنّ أي نظام جديد بدولة فقيرة، تتناقض مشاريعه وسياساته مع القوى الفاعلة في العلاقات الدولية، يكون مصيره السقوط عاجلاً أو آجلاً.

وكان أيضًا **الترويج للنظام التركي، فيه توجيه رسائل غير مباشرة لإسرائيل**، التي لها تأثيرات كبيرة في القرار الأمريكي والأوروبي وبالتالي في الاستثمار والسياحة. وتأكد ذلك من خلال استماتة حركة النهضة التونسية في الدفاع بشراسة على عدم إدراج بند بدستور جانفي 2014، يجرم التطبيع مع إسرائيل، كما طالبت بذلك العديد من القوى اليسارية والقومية.

إنّ تصريحات قادة النهضة وتسويقهم للنموذج التركي أثناء الحملة الانتخابية، فاجأ العديد من الملاحظين العارفين بالشأن التركي. ومن التساؤلات التي طرحت: هل ستقف **حركة النهضة إلى جانب نظام علماني بتونس؟** ففي حالة وصولها إلى السلطة هل تساند المساواة التامة بين المرأة والرجل على غرار ما هو

[38] www.alhiwar.net/show News

موجود بتركيا[39]؟ وهل تساند في المجلس التأسيسي **إنجاز دستور لائكي على غرار الدستور المطبّق حاليًّا بتركيا** [40]والذي دافع رجب طيب أردوغان في أكثر من مرة عن مبادئه اللائكية؟ إنّ مشروعية هذه التساؤلات ارتبطت بتاريخ حركة النهضة، التي [41] ارتبط صراعها مع السيد الحبيب بورقيبة ونظامه على خلفية كونه علمانيًّا ووصل الأمر إلى حد تكفيره. ولعل رفض السيد **راشد الغنوشي الترحم على السيد الحبيب بورقيبة** في أحد حواراته بقناة الجزيرة، كان مرتبطًا بالبنية التكفيرية للسيد راشد الغنوشي. وقد فاجأ وصدم في تلك الفترة الكثير من التونسيين. ولم تتواصل التساؤلات طويلا، حيث فاجأت دعوة السيد الطيب أردوغان، بمصر وتونس، إلى نظام علماني قادةَ النهضة والإخوان بمصر. ومما ذكره السيد الطيب أردوغان بمصر **"العلمانية هي أساس الدولة التركية، إنّ الدولة العلمانية تقف على مسافة واحدة من جميع الأديان، الموجودة في الدولة ومنتسبيها، إنّ العلمانية نظام وليست دينًا، الأشخاص يمكن أن يكونوا متدينين، أومن ديانة أقلية أو ملحدين.. في تركيا الدولة تقف على نفس المسافة من المسلمين، اليهود وغير المتدينين. هذا هو النظام العلماني، الذي يمكن من خلاله أن يحكم المتدين دون النظر إلى دينه"**[42].

ب) رفض النموذج التركي اللائكي جزء من ازدواجية خطاب حركة النهضة بتونس

إنّ التنكر للتجربة التركية، أعلن عنه راشد الغنوشي، بعد زيارة أردوغان إلى تونس من خلال العديد من التصريحات. وكذلك من خلال ما ورد في كتابه "الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام". ومما ورد فيه **"..ليس هناك ما يضطر الحركات الإسلامية إلى الاعتراف بالعلمانية بمثل ما اعترف به إسلاميو تركيا، لأنّ الدول العربية القائمة هي حسب ما تعلن عليه دساتيرها إسلامية. وهو ما يعطي للحركات الإسلامية مشروعية دستورية لوجودها، وحتى مطالبتها بتطبيق الإسلام، مما ينقل الحرج للجانب الآخر، الجماعات العلمانية، فيفرض عليها مراجعة توجهاتها حتى تنسجم مع فهم للإسلام مقبول تأويله.."**[43].

---

[39] الدولة الوحيدة بالعالم الإسلامي، التي فيها مساواة تامة بين الرجل والمرأة بما في ذلك الإرث هي تركيا. وكان ذلك من الإصلاحات الثورية لمصطفى كمال منذ 1937

[40] الفصل الثاني من الدستور التركي الصادر سنة 1982 يذكر "الجمهورية التركية دولة ديمقراطية علمانية، يحكمها القانون، تأخذ بعين الاعتبار مسألة السلم العام، الوحدة الوطنية، العدالة واحترام حقوق الإنسان المتوافقة مع مبادئ أتاتورك..."

[41] يمكن الرجوع إلى مقالة السيد راشد الغنوشي، الصادرة بالجريدة الالكترونية **"كل الوطن" بتاريخ 14 نوفمبر 2011.** وكان عنوان المقالة **"دفاع الشيخ ابن باز عن الإسلام وأهله في تونس"**. ولقد نقلت هذه المقالة أيضًا جريدة المغرب التونسية، بتاريخ 24 نوفمبر 2011

[42] مجلة العرب الدولية، 9 سبتمبر 2011. ويمكن الرجوع أيضًا إلى الموقع الالكتروني http://alahwazi arabi.com

[43] راشد الغنوشي، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، مركز الجزيرة للدراسات 2012، ص 285

وهكذا فانطلاقًا، من هذا الموقف، فإنّ الحديث عن النموذج التركي من قبل السيد راشد الغنوشي قبيل عودته من باريس بعد 14 جانفي 2011، كان مجرد دعاية انتخابية موجهة إلى الخارج ومراهنة على عدم معرفة قسم كبير من التونسيين بالخصوصيات اللائكية لهذا النموذج.

إنّ هذا الموقف، يشير بوضوح إلى رفض السيد راشد الغنوشي فصل الدين عن السياسة. ومطالبته بكل وضوح بتطبيق الشريعة، كما أكد على ذلك في أحد كتاباته "**فمن واجب المسلم بذل جهده في إقامة الدولة الإسلامية، التي تتأسس على عقد بين الجماعة والقائد، يلتزم من خلاله القائد بإنفاذ الشريعة، .. مقابل التزامها بطاعته**"[44]. وانطلاقًا من هذه المواقف الواضحة، فإنّ **الادعاء بتطبيق النموذج التركي ادعاء خاطئ ومضلل**، داخليًّا وخارجيًّا، ويبين بكل وضوح عن وفاء قادة النهضة للفكر الإخواني. وبالفعل هذا ما ذكره حسن البنا في كتابه "مذكرات الدعوة والداعي" حيث اعتبر **الإسلام عبادة وقيادة ودينًا ودواءً، وروحانية وعملاً وجهادًا ومصحفًا وسيفًا**.

حسب ما يبدو فإنّ رفض السيد راشد الغنوشي للتجربة التركية مرتبط بكونه بقي أسير الفكر الوهابي السعودي. ومما يؤكد ذلك تكفير ابن باز للسيد الحبيب بورقيبة، باعتباره علمانيًّا ودفاع السيد راشد الغنوشي عنه بكل استماتة. ومما ذكره في مقال نشرته الجريدة الألكترونية السعودية بتاريخ 14 نوفمبر 2011 "...في عنق كل **مسلم تونسي دين لابن باز رحمه الله... كان أولى قرارات دولة الاستقلال الإقدام على ما لم تتجرأ عليه فرنسا نفسها مثل غلق جامع الزيتونة، تأميم الأوقاف، تحريم التبني. والوعد بإصدار قانون يساوي بين الذكور والإناث في الإرث، لقد هال ابن باز هذه الجرأة على أركان الإسلام من قبل رئيس دولة إسلامية فدعاه إلى التوبة..**"[45]. ولقد برزت أيضًا ازدواجية حركة النهضة من التجربة التركية من خلال موقفها من العلمانية، فأثناء الحملة الانتخابية للمجلس التأسيسي في شهر أكتوبر 2011، من جهة أعلن بعض قادتها قبولهم بالنموذج العلماني الجزئي الأنجلو- سكسوني، ومن جهة ثانية أعلنوا معاداتهم لكل المبادئ اللائكية. فأثناء حوار نظمه مركز الدراسات الإسلامية "الإسلام والديمقراطية" بتونس العاصمة يوم 2مارس 2012، أعلن الشيخ راشد الغنوشي أنّ العلمانية ليست معادية للدين، وأنّ هناك أكثر من علمانية، فمن جهة العلمانية الفرنسية المتطرفة والعلمانية الأنجلو-سكسونية المتصالحة مع الدين ومما ذكره: "قدرنا أنّ النخب بتونس متأثرة بالنموذج العلماني الفرنسي الذي يقصي تمامًا الدين من الفضاء العمومي.."[46] ولقد ذهب الشيخ راشد الغنوشي إلى أكثر من ذلك

[44] راشد الغنوشي، **مقاربات في العلمانية والمجتمع المدني**، دار المجتهد للنشر والتوزيع، تونس 2011، ص33

[45] مقالة للسيد راشد الغنوشي، نشرتها الجريدة الالكترونية السعودية بتاريخ 14 نوفمبر 2011 و--. وتم إعادة نشرها بجريدة المغرب التونسية، بتاريخ 24 نوفمبر 2011

[46] جريدة الشروق 3 مارس 2012

عندما أعلن أنّ اللائكية الجزئية، كما طبقها بورقيبة، غير معادية للإسلام وذلك على عكس علمانية تركيا المتطرفة.

أكد راشد الغنوشي نقيض هذا الموقف، أثناء اجتماع شعبي بحمام الأنف في أكتوبر 2011 "..أشنية اللائكية أعوذ بالله من اللائكية..". وبالفعل فإنّ أساس الحملة الانتخابية وبالخصوص بالمساجد، اعتمد على معاداة اللائكية ومن يمثلها بتونس. ففي أغلب الاجتماعات تُرفع شعارات "**الشعب مسلم ولن يستسلم....**"، فهل كانت تونس في مواجهة حملة صليبية حتى ترفع هذه الشعارات؟

لقد كان ذلك جزءًا من الحملة التحريضية التي تعتمد على الدين لتكفير الخصوم.

- لقد اعتبر راشد الغنوشي اعتزام الحبيب بورقيبة المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة يمس بأركان الإسلام، متناسيًا أنّ تركيا التي يحكمها حزب العدالة والتنمية يطبق المساواة التامة بين المرأة والرجل منذ أواخر حكم المصلح مصطفى كمال. فهل نسي زعماء النهضة ذلك عندما روّجوا للتجربة التركية؟

وبالإضافة إلى ذلك فإنّ تحوّلاً أصاب مواقف حركة النهضة في مساندة بقية الطيف الإسلامي لها. ومن المفارقات أنّها، في الوقت الذي كانت تتحدث فيه عن التجربة التركية فإنّ قواعدها وقسمًا من قياداتها السلفية، كانت تناهض العلمانيين وتكفّرهم وتطالب بتطبيق الشريعة.

2) صعوبة إنتاج تجربة حزب العدالة والتنمية

أ) ارتباك حركة النهضة تجاه الهوية التونسية وصعوبة إعادة إنتاج النموذج التركي

تعتبر هذه المسألة من أبرز المسائل التي تبين أنّ الفوارق ضخمة جدًّا بين حزب العدالة والتنمية وحركة النهضة، وبالتالي صعوبة، إن لم نقل استحالة إعادة التجربة التركية، فحزب العدالة والتنمية يعتبر امتدادًا للحركة القومية التركية، لكن في شكل جديد مثل "العثمانية الجديدة" أو الطورانية، فالحديث **عن الأمة التركية** كثير التداول بينما حركة النهضة لم تتخلص بعدُ من إرثها الإخواني، ويبرز ذلك من خلال ما يلي:

- إنّ حركة الاتجاه الإسلامي أو النهضة بتونس، منذ تأسيسها في بداية السبعينات من القرن العشرين إلى بداية التسعينات، كانت معادية لفكرة **الوطنية أو الأمّة التونسية**، التي كانت إحدى أسس النضال الوطني لقادة الحزب الدستوري الجديد مثل، الحبيب بورقيبة وعلي البلهوان ومحمود الماطري. أمّا بالنسبة إلى حركة النهضة، فإنّها كانت معادية لهذه الفكرة وتعتبرها مناقضة للإسلام، تماشيًا مع رؤية سيد قطب للأمة، فهي بعبارته "تجمع بشري حول مرتكز عقيدي لا حول راية قومية، وهي عقيدة تعلو فوق المقومات التاريخية لبناء

الأمة من هوية وتشارك قانوني وتجانس ثقافي"[47]. وهذا التعريف القطبي، كان طاغيًا على رؤية قادة النهضة بتونس. ومن أكثر الكلمات تداولاً ضمن برامجهم وكتاباتهم، "الصحوة الإسلامية" "الأمة الإسلامية". والبيان التأسيسي لحركة الاتجاه الإسلامي (النهضة حاليًّا) الصادر سنة 1981 يؤكد ذلك، حيث لم تقع الإشارة تمامًا إلى مسألة **الوطنية التونسية**[48].

ـ إنّ زعماء حركة النهضة ومن بينهم الشيخ راشد الغنوشي، كانوا منذ البداية مناهضين للفكرة[49] الوطنية وكل إصلاح على الطريقة الغربية، ومما يقوله الشيخ راشد الغنوشي في هذا المجال "كان قلبي طافحًا بحب المشرق العربي الذي كان ملجأً روحيًّا للمجتمع الأهلي العربي الإسلامي في مواجهة الرياح اللافحة القادمة من الغرب والتي حققت نصرها مع الاستقلال بزعامة الحبيب بورقيبة والنخبة المتفرنسة. ولذلك سرعان ما عافت نفسي البلاد، فظللت أتحين الفرص، حتى استخرجت جوازًا للسفر"[50].

إنّ هذه الشهادة، تؤكد أنّ بداية الصراع بين النظام البورقيبي ووراشد الغنوشي ورفاقه، كان بين قطبين، الأول حداثتي يعتبر امتدادًا لخير الدين باشا وعلي باش حانبة والطاهر الحداد، يهدف إلى بناء أمة تونسية ودولة وطنية على الطريقة الغربية وبالخصوص الكمالية، والثاني "عروبي إسلامي"، مناهض لكل ما هو "تونسي قطري"، لأنّ أحزاب الإسلام السياسي بما في ذلك حركة النهضة في تونس، تعتبر فكرة "الدولة الوطنية" l'Etat nation وكذلك فكرة "الأمة التونسية"، "الجزائرية"، "العراقية" و"الإماراتية" المصرية، فكرة غربية ومعادية للإسلام. وعلى هذا الأساس عارضت كل التنظيمات التابعة للتنظيم العالمي للإخوان المسلمين الدول القطرية.

ـ إنّ هذا الخطاب تواصل إلى بداية التسعينات، لكن منذ تلك الفترة إلى اليوم هناك بداية تحول نتيجة لضغوطات الواقع ونتيجة أيضًا "لتجذر التونسة" والفكرة الوطنية لدى قسم كبير من الشعب التونسي. وهذا التحول برز من خلال ما يلي:

[47] يقول السيد قطب حول مسألة الوطن والرايات "وطن المسلم الذي يحن إلى قطعة أرض وجنسية المسلم التي يعرف بها ليست جنسية حكم، راية المسلم التي يعتز بها ويستشهد تحتها ليست راية قوم".

[48] البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الإسلامي بتونس (قبل أن تغير اسمها وتصبح حركة النهضة). ويوجد حاليًّا على موقع شباب حركة النهضة.

[49] عبد القادر الزغل، آمال موسى، حركة النهضة بين الأخونة والتونسة، سيرأس للنشر 2014، ص ص 46-47

[50] الشيخ راشد الغنوشي، من تجربة الحركة الاسلامية في تونس، دار المجتهد للنشر والتوزيع، تونس 2011، ص 5

القبول بالوطنية القطرية، كما نص على ذلك دستور 2014. ومما ورد في توطئة الدستور "نحن نواب الشعب التونسي"[51]. فحسب ما يبدو هذه الفكرة جديدة عن الفكر الإخواني، الذي يعترف فقط بوجود الأمة الإسلامية. ومما ورد بالدستور "وتأسيسًا لنظام جمهوري، في إطار دولة مدنية"[52].

إنّ كل هذه المفاهيم الحديثة للدولة، مثل الجمهورية، المدنية، يرفضها بشدة زعماء الفكر الإخواني بمصر. وهذا ما جعل العديد من السلفيين وقادة حزب التحرير بتونس يهاجمونها بشدة، معتبرين الدستور الجديد شهادة على كون "إسلام النهضة لايت". وأنّه لا حكم إلا لله.

إنّ فكرة "الوحدة الوطنية"، الشعب التونسي، أصبحت كثيرة التداول لدى قادة النهضة، خاصة بعد فشل تجربة الإخوان بمصر، وبليبيا. ومما ذكره في هذا السياق السيد عبد الرؤوف النجار رئيس لجنة الإعداد ألمضموني للمؤتمر العاشر للحركة "مؤتمرنا القادم سيجدد **مشروعنا الوطني** في إطار الوعي بالتاريخ وبالحاضر والمستقبل"[53] وبالرغم من أهمية هذه الخطوة، التي اعتبرها بعضهم "بداية لتونسة النهضة" فهي حذرة جدًّا. وحسب ما يبدو كانت مرتبطة بالتحولات الدولية وخاصة الكارثة السورية واليمنية والوضع بمصر. ولا ننسى أيضًا محاصرة دول الخليج العربي وخصوصًا الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية للمشروع الإخواني.

ب) حركة النهضة بتونس وومسألة "لا حاكمية إلا لله" والخلافة

إنّ هذه المسألة تبين بكل وضوح الفوارق الكبيرة بين حزب العدالة والتنمية بتركيا وحزب النهضة بتونس، ففي الوقت الذي يدافع فيه أردوغان عن الدولة المدنية وكذلك العلمانية ويدعو إلى فصل الدين عن السياسة، فإنّ السيد راشد الغنوشي بالرغم من اجتهاداته حول عدم تناقض النظام الجمهوري والديمقراطية مع الإسلام، فإنّ أفكاره بقيت أسيرة المشروع الإخواني على الأقل في ثلاثة مسائل جوهرية وهي:

مسألة دولة المواطنة، ففي هذا المجال لا بد من الإشارة إلى أنّ الدول الديمقراطية بما فيها تركيا حاليًّا يتساوى فيها المواطنون أمام القانون بقطع النظر عن دينهم. والدستور التركي الحالي لا يمنع أي مسيحي أو يهودي من الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية، بينما الدستور الحالي بتونس الذي ساهمت النهضة في صياغته سنة 2014، فإنّه يمنع مثلاً اليهود التونسيين، الذين دخل العديد من مناضليهم السجون الفرنسية إلى جانب

[51] دستور الجمهورية التونسية، 2014، منشورات المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية 2014، ص 7
[52] دستور الجمهورية التونسية 2014، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، ص 7
[53] الفجر 24 أفريل 2015

التونسيين المسلمين لتحرير البلاد من الهيمنة الفرنسية من الترشح لهذا المنصب.[54] وهذا في الواقع يتماشى مع البعد الإخواني لمسألة السيادة في فكر السيد راشد الغنوشي، الذي يقول في هذا السياق "السلطة الحاكمة في الإسلام سلطة محكومة بشرع الله، .. بينما في الدول الغربية حيث التشريع للأمة ممثلة بهيئة تشريعية من الطبيعي إعلاء الهيئة التشريعية فوق كل الهيئات الأخرى"[55].

أما المسألة الثانية فهي مسالة تطبيق الشريعة وهذا يعني تطبيق الأحكام الشرعية ومن بينها الحدود ومما ذكره السيد راشد الغنوشي "فالنص من الكتاب والسنة ثابت الورود قطعي الدلالة، الحاكم الأعلى والسلطة التي لا تعلوها سلطة"[56]. وهذا يعني أنّ راشد الغنوشي متمسك بتطبيق الشريعة بناء على المقولة التقليدية "السيادة للشعب والسلطان للأمة"، لكن ذلك يبقى مرتبطًا بقيام دولة الإسلام. ولقد أكد في هذا السياق أنّ المواطنة لا يتمتع بها من غير المسلمين إلا من يرضى بأحكام الشريعة. ممّا ورد في كتابه مقاربات في العلمانية والمجتمع المدني "يتمتع المسلمون بحمل جنسية الدولة الإسلامية، باعتبارهم أغلبية ارتضت الاحتكام لشريعة الإسلام. ويمكن أن يتمتع بالمواطنة فيها غير المسلم أيًّا كانت عقيدته ما دام يقبل الاحتكام العام إلى القانون العام للدولة أي الشريعة"[57].

ج) هزيمة حزب النهضة وبداية تبلور نموج ديمقراطي مغاير نسبيًّا للنموذج التركي

مثّل فوز حركة نداء تونس بالمرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية في أكتوبر 2014 ب85 مقعدًا وبحوالي 39.17% من مجموع الأصوات، وفق ما أعلن على ذلك السيد شفيق صرصار، رئيس الهيئة المستقلة للانتخابات في ندوته الصحفية ليوم 30 أكتوبر 2014[58]، هزيمةً غير متوقعة لأحزاب الإسلام السياسي بقيادة حركة النهضة وحلفائها مثل حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، حزب الرئيس السابق السيد منصف المرزوقي، الذي لم يحصل سوى على 4 مقاعد أي حولي 1.84%[59]. أما المكون الثالث للترويكا الحاكمة بتونس بقيادة السيد مصطفى بن جعفر فلم يحصل على أي مقعد. ولقد وصف السيد على العريض نتائج الانتخابات التشريعية "بالزلزال"، لأنّ حركته كانت تعتبر أنّ جماعة "صفر فاصل" مهما زاد وزنها بظهور حركة نداء تونس فإنّها لن تتجاوز العشرة بالمائة. وكانوا يعتبرون نداء تونس مجرد "بالونة إعلامية". وهذا ما

[54] المصدر السابق نفسه، ص 7

[55] راشد الغنوشي، مقاربات في العلمانية والمجتمع المدني، دار المجتهد للنشر والتوزيع، مطبعة تونس الأولى 2011

[56] المرجع السابق نفسه

[58] جريدة الصباح 32 ديسمبر 2014

[59] المصدر السابق نفسه.

جعل الأغلبية الساحقة لقواعد حركة النهضة وعدة قيادات وعلى رأسهم السيد حمادي الجبالي، تساند السيد منصف المرزوقي بكل قوة في الانتخابات الرئاسية، بحجة مقاومة "التغوّل" وعودة النظام القديم، لكنّها هزمت للمرة الثانية على التوالي، حيث فاز السيد الباجي قايد السبسي ب55.68% من الأصوات مقابل 44.32% للسيد منصف المرزوقي كما أعلنت على ذلك الهيئة العليا للانتخابات يوم 22 ديسمبر 2014[60]. وبدون الدخول في تفاصيل نتائج الانتخابات، فإنّ ما يمكن التأكيد عليه هو التالي:

ـ لقد بينت نتائج الانتخابات بتونس أنّ الإسلام السياسي بقيادة حركة النهضة يمكن هزمه عن طريق الانتخابات بالرغم من الدعم الذي حصل عليه إعلاميًّا وربما ماليًّا من قبل قطر وتركيا. وهذا عكس ما كان يسوّقه النظام الديكتاتوري بتونس للأمريكيين والبلدان الغربية، حيث كان يبين لهم أنّ أي إصلاح ديمقراطي سيقود حتمًا إلى هيمنة الإسلام السياسي بصفة نهائية على السلطة.

ـ إن هزيمة حركة النهضة وحلفائها هو مؤشّر على كون التجربة التونسية تختلف عن التجربة التركية، التي فاز فيها حزب العدالة والتنمية بثلاث دورات في الانتخابات التشريعية منذ 2002 إلى اليوم. وهذا طبيعي نظرًا للاختلافات الجوهرية في مسارات التحول الديمقراطي بكل من تونس وتركيا.

[60] الموقع الرسمي للهيئة العليا للانتخابات.

الخاتمة

لقد توقّع العديد من صنّاع القرار بواشنطن وبعض الدول الغربية أنّ الحراك الذي انطلق من تونس في ديسمبر 2010 وشمل العديد من الدول مثل مصر، اليمن، ليبيا وسوريا سيؤدي إلى تركيز أنظمة على غرار حزب العدالة والتنمية بتركيا، ولكنّ هذا التوقّع لم يتحقّق. وفي هذا السياق تندرج نصائح السيد الطيب أردوغان للإخوان بمصر وتونس بضرورة سن دساتير علمانية ومراعاة التوازنات الداخلية لكل دولة، لكنّ عدم معرفة الإسلاميين لواقع بلدانهم وطبيعة العلاقات الدولية جعلهم يتصرفون "كفاتحين جدد لبلدانهم"، ممّا ساهم في صعود الفكر السلفي المتطرف وانهيار دول ما سمي بالربيع العربي مثل ليبيا، سوريا، اليمن.

أما بالنسبة إلى تونس، فإنّ طبيعة قيادات حركة النهضة وخصوصًا براغماتيتهم جعلتهم ينحنون أما العاصفة ويطبقون سياسة لينين "خطوتان إلى الأمام وخطوة إلى الوراء"، مما جعلهم يخرجون بأخف الأضرار.

أما بالنسبة إلى مسار التحول ومسألة إعادة التجربة التركية فأظن أنّ الواقع التونسي يختلف إلى حد كبير عن الواقع التركي. فالبنية الفكرية لقادة النهضة تختلف كثيرًا عن بنية حزب العدالة والتنمية، فقادة النهضة يعتبرون أنفسهم امتدادًا للتنظيم العالمي للإخوان المسلمين، ولم يستطيعوا الحسم في عدة مسائل جوهرية مثل **"مسألة الهوية الوطنية"**، مسألة الخلافة والحاكمية ومسألة دولة "المواطنة" **التي** يستوي فيها أبناء الوطن الواحد بقطع النظر عن دينهم أمام القانون. والدليل على ذلك مسألة الترشح لرئاسة الجمهورية حسب دستور 2014، فقد جعلت هذا الحق يقتصر على التونسيين المسلمين ويمنع على اليهود والمسيحيين، على الرغم من كون المسألة عمليًّا لصالح رئيس مسلم. فكل هذه المعطيات تجعل من الصعوبة بمكان إعادة إنتاج التجربة التركية بتونس. أما بالنسبة إلى التاريخ، فالإقرار بكونه يخدم المشروع التركي مبالغ فيه لأنّ الذاكرة الجماعية بتونس تحتفظ بالعديد من الذكريات المؤلمة لفترة هيمنتهم على تونس. ولكن هذا لا ينفي تأثرهم بالكثير من التطورات الإيجابية ومن بينها التحول الديمقراطي والقبول بالعلمانية والدولة المدنية.

ومما يؤكد أنّ مسار الانتقال الديمقراطي بتونس يختلف إلى حد كبير عما يجري في تركيا أنّ حزب العدالة والتنمية يسيطر على الحكم منذ 2002، أمّا القوى الليبرالية واليسارية بتونس، فإنّها حققت شبه معجزة وتمكن من أطلقت عليهم النهضة وحلفاؤها سنة 2011 بجماعة صفر فاصل، من تحقيق فوز فاجأ كل الملاحظين. وبالرغم من سيطرة النهضة على المساجد والدعم القطري والتركي، فإنّ نداء تونس الذي عمره لا يتجاوز الثلاث سنوات تمكن من الفوز بالمرتبة الأولى وكذلك بالانتخابات الرئاسية. ومثّل ذلك استثناءً تونسيًّا

اختلف عن المسار التركي. ولقد اعتبر بعضهم أنّ الحبيب بورقيبة انتصر على الإخوان حيًّا وميتًا والدليل على ذلك تصويت حوالي مليون و200 ألف امرأة للسيد الباجي قائد السبسي. وذلك **يعني انتصار الهوية الوطنية التونسية وفكرها الإصلاحي** على الفكر الإخواني الوافد على تونس. ولقد اعتبر السيد علي العريض أحد قيادات حركة النهضة نتائج الانتخابات "بالزلزال"، ممّا جعلهم "يبدؤون حاليًّا بعض المراجعات وخصوصًا في نظرتهم للهوية الوطنية ولتاريخ تونس. وفي هذا السياق، ترحم السيد راشد الغنوشي في أفريل 2015 لأول مرة على السيد الحبيب بورقيبة. فهل يصلي على قبره مستقبلاً على غرار ما فعل أربكان مع السيد مصطفى كمال؟

المصادر والمراجع

1) باللغة العربية

أ) الكتب

- ابن أبي الضياف أحمد، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، كتابة الدولة للشؤون الثقافية، تونس 1963، الجزء الثالث، الرابع والخامس.
- التيمومي الهادي، **كيف صار التونسيون تونسيين**، دار محمد علي للنشر، تونس 2015
- الدقي نور الدين، **حركة الشباب التونسي**، جامعة تونس الأولى، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، سلسلة وثائق ونصوص من تاريخ تونس المعاصر، عدد 5، تونس 1999
- آمال موسى، عبد القادر الزغل، **حركة النهضة بين الإخوان التونسة**، سيراس للنشر تونس 2014
- الجمل عبد المجيد، **تناقض السياسة الأنجليزية والفرنسية تجاه البلاد التونسية بين 1830 و1878 وتأثيره على ظهور الشعور الوطني بتونس**، المجلة التاريخية المغربية، عدد 45-46، مؤسسة التميمي للبحث والمعلومات، ديسمبر 2012
- الجمل عبد المجيد، **أحزاب الإسلام السياسي بتونس ودستور 2014**، الموقع الألكتروني لمؤمنون بلا حدود.
- الجمل عبد المجيد، **بريطانيا العظمى والمغرب العربي، التنافس الفرنسي الأنجليزي بتونس والمغرب الأقصى:1881-1939**، رسالة دكتورا في التاريخ المعاصر، الجمهورية التونسية، جامعة تونس الأولى للآداب والعلوم والفنون والعلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانيّة والاجتماعية بتونس، السنة الجامعية 2006-2007 (لم تنشر).
- جلال ورغي، **الحركة الإسلامية التركية، معالم التجربة وحدود المنوال** في العالم العربي، أوراق الجزيرة، 2010
- حامد الزغل، **جيل الثورة**، دار سيراس للنشر، تونس 1998
- حسن البنا، **رسالة المنهج**، دار الكلمة، مصر القاهرة، المنصورة، 2010
- راشد الغنوشي، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام**، مركز الجزيرة للدراسات 2012
- راشد الغنوشي، **مقاربات في العلمانية والمجتمع المدني**، دار المجتهد للنشر والتوزيع، 2011

ب) الصحف والمواقع الالكترونية

- جريدة التونسي، عدد 34، 24 أكتوبر 1910
- الجريدة الألكترونية السعودية، 14 نوفمبر 2011
- جريدة الصباح التونسية، 23 ديسمبر 2014
- جريدة الشروق التونسية، 22 جانفي 2012
- جريدة المغرب التونسية، 24 نوفمبر 2011
- جريدة الأنوار التونسية، 30 ماي 2015
- موقع شباب حركة النهضة (البيان التأسيسي للحركة

- جريدة الفجر (الناطق الرسمي باسم حركة النهضة)، عدد 2، 16 أفريل 2011
- جريدة الفجر، عدد 209، 24 أفريل 2015
- الموقع الألكتروني للهيأة العليا للانتخابات بتونس
- موقع مؤمنون بلا حدود

2) باللغة الفرنسية

- **Chater Khalifa, Insurrection et Répression dans la Tunisie du XIXe Siècle**
- **La Mehalla de Zarrouk au Sahel publications de l'Université de Tunis, 1978**
- Mohamed, Hédi Chérif, **Pouvoir et Société dans la Tunisie de Husayn bin Ali**, L'Université de Tunis, 1984, tome, 1
- Toufik Bachrouch, **Formation Sociale Barbaresque et pouvoir** à Tunis au XVI Siècle, Publication de l'Université de Tunis ,1977
- Omar Taspinar, An Uneven Fit?, **The Turkish Model, and the Arabworld, Analysis** Paper, N005, August 2004
- Tunis Socialiste, 20Octobre 1923, **L'Avenir de l'Islam dans la laïcité**

MominounWithoutBorders

@ Mominoun_sm

Mominoun

الرباط – المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هـاتـف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com